صماخ اي حتى ما ظهر من فرج الخ وما يبدو من فرج البكر دون ما يبدو من فرج الثيب فيختلف
الوجوب في الثيب والبكر قوله وما تحت قلفة الاقلف القلفة بضم القاف وإسكان اللام وبفتحها
ما يقطعه الخاتن من ذكر الغلام قال شيخ الاسلام في الاسنى ويقال لها غرلة بمعجمة مضمومة ولا واسكان
انتهى قال في العباب وباطن قلفته وما تحتها قال الشارح في شرحه خلافا للعبادي لانها لما كانت لا جبه
الازالة كان ما تحتها في حكم الظاهر ولهذا الاضمان على من ازالها ولو بزال وغسل ظاهرها لم يعف عما تحتها
كما قاله جمع متقدمون وبه يعلم ان قول القاضي ابي الطيب وشرح مهذبه صحيحة محمول على ما اذا غسل
ما تحتها ما اصابه البول ولا يناط في ما تقدم ان لباطنها حكم الظاهر عدم وجوب ختان الخنثى وغيره
لان صحة الصلاة لا تتوقف عليه اذ يتيمم عن غسل باطنها ولا قطع ابن الرفعة بالاكتفاء في الغليل بغسله
المستورة بها بخلاف المستورة بخرقة فان فيها خلافا لان الستر بها خلقي وبالخرقة عارض والخلقي يعفى
فيه من بعض الوجوه ما لا يغتفر في العارض فاندفع ما للزركشي هنا من تأييد مقالة العبادي انتهى كلام
الايعاب قوله باطن عقد الشعر اي المنعقد بنفسه كما في التحفة قال وان كثر وله احتمال فيما لا مدد له
بالعفو عما عقد بفعله وعبارة الامداد ومن التعليل بالمشقة يؤخذ انه يشترط ان لا يكون العقد بفعله فيما يظهر
ويحتمل خلافه انتهت وعبارة الايعاب فلا يجب وان كثر بل يسامح به ما لم يكن العقد بفعله فيما يظهر
اخذا من تعبيرهم بالعقد وتعليلهم بانها كالاصبع الملتصقة ويحتمل خلافه وقيل يجب قطع المعقود ورفع
في بعض نسخ الروضة انه ظاهر النص وكلام الجمهور وجرى عليه الاذرعي في بعض كتبه لكن المعتمد
الاول وعليه فينبغي ندب القطع حزوجا من خلاف من اوجبه انتهت قوله وباطن فم وانف اي وان
ظهر بالقطع كما تقدم قوله وشعر نبت بها قال في الايعاب وشعر نبت به ولو لم يخرج منه اخذا مما
ياتي عن الاذرعي اي وهو قوله وبحث الاذرعي ان محل ما ذكر في شعر لم يخرج من نحو العين والا
وجب غسل الخارج انتهى واقره الشارح كما ترى لكن في التحفة ما عدا النابت في نحو عين وانف وان طال
انتهى وقال القليوبي في حواشي المحلي فلا يجب ولا يسن وان طال وخرج عن حد الوجه كما صرح به العلامة
ابن عبد الحق انتهى وقال الزيادي في شرح المحرر وان طال وقال الحلبي في حواشي شرح المنهج وقوله والاغسل
شعر نبت في العين او الانف ظاهره وان طال وخرج الى الظاهر ثم رايت ابن حجر قال وان طال انتهى وقال ابن
قاسم في حواشي شرح المنهج ما نصه قوله ولا غسل شعر نبت في العين او الانف انظر اذا طال وخرج عن
الانف ما حكم الخارج انتهى وفي التحفة لو نتف شعرة لم يغسلها وجب غسل محلها مطلقا انتهى قال في
الايعاب وهو ما ظهر بعد قطعها وان وصل الماء الى اصلها خلافا للماوردي وتبعه الاسنوي لان الواجب
الغسل والقطع ليس بغسل قال في البيان وكذا الوبقي طرفها فقطع ما لم ينغلها مطلقا انتهى قال في
كالبادي من البشرة بالنتف ولان بعض الشعرة كالعضو وهو لو غسل بعض يده ثم قطعت وجب
غسل الظاهر بالقطع على الصحيح فكذا هنا وراجع في ذلك في المحرر نعم يلزمه ايضا بهاية التهذيب
فيغسل الظاهر وما بعده من بقية اعضاء الوضوء انتهى قال ابن قاسم في حواشي التحفة وظاهر
هذا الكلام وجوب غسل البادي وان كان القطع في محل الغسل وقد يقال المغسول من الشعر ما
حدث ظاهره وباطنه فاذا كان القطع في محل الغسل لم يسبق فيه حدث محتاج الى رفعه فلا تأمل

الغسل البادي حينئذ فليراجع انتهى كلام ابن قاسم قوله نقض الضفائر قال في الاسنى قد مت
ان الضفر بالضاد لا بالظاء انتهى وفي شرح العباب للشارح بالضاد لا بالظاء خلافا لمن وهم فيه
قوله اذا لم يصل الخ اما اذا وصل الماء الى باطنه من غير نقض فلا يجب نقضه لانه للحاجة
اليه حينئذ وقال مالك لا يجب في الشق الاول مطلقا وقال احمد لا يجب في الجنب قال في الأبوا
واما خبر مسلم عن ام سلمة رضي الله عنها قلت يا رسول الله اني امراة اشد ضفر راسي افانقضه
لغسل الجنابة قال لا انما يكفيك ان تحثي على راسك ثلاث حثيات ثم تفيضين عليه الماء فاذا انت
قد طهرت وفي رواية له فانقضه للحيض والجنابة قال المجموع على ما اذا وصل الماء لباطنه بدون نقض
محمول على السابق ولا يشكل عليه قول المجموع عن المحققين ضفر بفتح فسكون لا بضمتين جمع ضفيرة خلافا
لمن يريه ومعناه اشد فتل راسي وادخل بعضه في بعض واضمه ضما شديدا انتهى لانه مع ذلك قد
يصل الماء لما تحته لقلته اذ شعور العرب كانت خفيفة غالبا قيل والرواية الثانية ترد تفصيل احمد وقول
اطلاق مالك ومن ثمة اختار المزني والشافعي وفي الجواهر لو كان الشعر محشوا نحو حنا او قيل
ضمخ وجب ازالته وان كان فيه دهن لم يجب وان منع نبوت الماء عليه ما لم يتغير به الماء تغيرا كثيرا كما مر
انتهى كلام الايعاب واما حديث علي الشار اليه سابقا فهو انه صلى الله عليه وسلم قال من ترك موضع شعرة
من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار قال علي فمن ثمة عاديت شعري وكان يجز شعره رواه ابو
داود وان ضعفه فهو صالح للاحتجاج به عند وقال القرطبي في شرح مسلم انه صحيح وقال النووي في باب
صفة الوضوء من شرح المهذب في الكلام على المضمضة انه حسن وقال هنا من الشرح المذكور انه ضعيف
قال الشارح في الايعاب ولا تنافي بين الاختلاف جهتي التضعيف والتحسين اذ الحديث قد يكون ضعيفا بالنسبة
لانزاله صالحا بالنسبة لمجموعها انتهى واما ما روي انه صلى الله عليه وسلم قال ان تحت كل شعرة جنابة
فبلوا الشعر وانقوا البشرة فرواه ابو داود والترمذي وضعفاه قوله باول مغسول ولو مع اسفل اليد اذ
الترتيب هنا قال في العباب وتقديمها مع لصق السابقة ثم عزوبها قبل الفرض كالوضوء قال الشارح في شرحه
فيسن مقارنتها لاول مقدما تره وهو التسمية كما في المجموع هنا واستصحابها الى غسل الجزء فان خلى عنها شيء
من السنن لم يثب عليه ولو اتى بها في اولها لكنها عزبت قبل اول المفروض لم يصح كما قاله الشيخان ونازع فيه
الزركشي كابن النقيب بانه ينبغي الجزم بالصحة لان السنن التي قبله محل للغسل الواجب فاذا قارنتها النية
فرضا بخلاف سنن الوضوء التي قبله فان النية ان قارنتها لا تصير فرضا لانها ليست محلا له ولهذا لو فرق
بغسل جزء الشفة كفت انتهى وهو غير سديد اذ منها اي السنن ما ليس محلا للغسل الواجب كالسواك
والكلام فيه فلو اقترنت النية به ثم عزبت قبل غسل شيء من ظاهر البدن لم يعتد بها فساوى الغسل الوضوء في
ان من مقدماته ما لا يتصور وقوعه عن الفرض فلا يكفي قرن النية به وحده وافهم التشبيه بالوضوء ان
جميع ما مر فيه في مبحث النية يأتي هنا قوله كثيرة عد في الرجعية من سنن الغسل نحو ان من ثمان بعشرين
سنة فراجعها منها ان اردته وذكر الفاكهي في شرح بداية الهداية للغزالي اكثر من ذلك فراجعه منه قوله
التسمية قال في الايعاب كالوضوء وغيره وقيل حكم التسمية لانها ذكر اي وهو اعم من الجنب وجه مطلقا
قصد اعم لا وجه فيه نظمه اعم لا وظاهر كلام المجموع ان الاولى هنا ان يقتصر على اسم الله والكن في البرماوي ان يضيف
اليه الرحمن الرحيم لاعلى قصد القراءة انتهى قوله نعم يسن الخ هذا استثناء من ندب قرن النية للتسمية وغسل الكفين
فانه في هذه الصورة قدم النية ليعلم الاستحباب قوله فينتقض وضوءه اي ويحتاج الوكيل في نوع حرفة على يده
قال الشارح في الايعاب واستشكل قوله يحتاج للمس بانه يمكنه الغسل بدونه ويرد بانه قد يحتاج اليه لعارض